

عنت سورية على مجلس الأمن الدولي، معتبرة أن استمرار صمته عن إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف السوريين، يوجه رسالة للإرهابيين للاستمرار في اعدائهم، وجددت مطالبها باتخاذ «إجراءات عقابية فورية» بحق السعودية وتركيا «داعمي الإرهاب». جاء ذلك في رسالتين بعثتها وزارة الخارجية والمغتربين أمس إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس مجلس الأمن الدولي مندوب فنزويلا الدائم في الأمم المتحدة رافاييل راميريث. وتحدثت الوزارة في الرسالتين، اللتين نقلت وكالة «سانا» الأنباء نصيها، عن تفاصيل التفجيرات الثلاثة التي هزت سوقاً شعبياً مكتظاً بالسكان في مدينة السيد زينب أول

من أمس، لافتةً إلى أن حصيلة التفجيرات فاقت (٨٣) شهيداً ومئات الجرحى «معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ.. بعضهم يردد في المشافي في حالة خبطة»، إضافة إلى الحاق «أضرار مادية جسيمة» في الممتلكات والبنى التحتية في المكان.

وبينت الوزارة أن هذه التفجيرات الإرهابية في مدينة السيدة زينب جاءت بعد ساعات قليلة من التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا في الزهراء السكني في مدينة حمص، واللذين أديا إلى استشهاد أكثر من ٤٦ شخصاً وجرح أكثر من ١١٠ أشخاص معظمهم بحالة خطيرة. وشددت الرسالتان على أن استمرار صمت مجلس الأمن عن إدانة الأعمال الإرهابية الشنيعة، هذه يوجه رسالة للإرهابيين وداعيمهم ومموليهم للاستمرار في أعمالهم الإرهابية وينجع تنظيم داعش الإرهابي ورعائه

جددت مطالبتها له بـ«معاينة» الرياض وأنقرة

سورية لمجلس الأمن: صمتكم رسالة تشجيع للإرهاب

الأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠)».

واختتمت الوزارة رسالتها بالإعراب عن أملها بإصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وكانت وزارة الخارجية والمغتربين وجهت أول من أمس رسالتين متطابقتين إلى بان وراميريث، طالبت فيهما مجلس الأمن بإدانة تفجيري حي الزهراء الحمصي، اللذين اعتبرتهما «رداً تركيا سعودياً» على اكتشاف دورهما في «تأجيج» الأزمة السورية، و«محاولة جديدة» من الرياض وأنقرة بشكل خاص، لـ«تعرقلة الجهود الدبلوماسية الهادفة لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة». وطالبت الوزارة مجلس الأمن باتخاذ «إجراءات رادعة، عقابية، فورية» بحق السعودية وتركيا.

ولاسيما النظامين التركي والسعودي على الاستمرار في ارتكاب المجازر بحق الشعب السوري، مؤكدة أن هذا الصمت «يشجع الجماعات الإرهابية على الاستمرار في نهجها الإرهابي الذي تجاوزت آثاره حدود سورية فبات يضرب دولاً عدة في المنطقة والعالم».

إدانات دولية شديدة اللهجة لتفجيرات الزهراء والسيدة زينب

موسكو تطالب برد فعل دولي مناسب.. وطهران: تستهدف الحل السياسي

بينما تواتت ردود الفعل الدولية المنددة بالتفجيرات الإرهابية في مدينة حمص وجنوب العاصمة دمشق، التي وقعت أمس الأول، وتبناها تنظيم داعش المجرم على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية. وبينما اعتبرت روسيا أنها تتطلب «رد فعل مناسباً من المجتمع الدولي»، رأت إيران أنها تستهدف أي «حل سياسي يخدم الشعب السوري». وارتفعت حصيلة تلك التفجيرات إلى ١٨٤ شهيداً، أغلبيتهم العظمى من المدنيين بينهم أطفال ونساء.

وأدانست وزارة الخارجية الروسية، بشدة الاعتداءات الإرهابية في حمص وريف دمشق، وأعربت عن خالص تعازيها لأسر الضحايا وتمنياتها بالشفاء للعاجل الجرحى.

وقالت الوزرة في بيان لها أمس، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: «إن التفجيرات الإرهابية الشنيعة في ريف دمشق وحمص تتطلب رد فعل مناسباً وطويل الأمد من المجتمع الدولي كما تتطلب وضع حاجز متين أمام محاولات إرهابيي تنظيم داعش وجميع الضمير وغيرها من الجماعات الإرهابية تصعيد الوضع في سورية وجولها».

وأضافت الوزارة: «إن الجرائم الفظيعة التي يربكها الإرهابيون تهدف إلى إخافة الشعب السوري المسلم وتخريب المساعي للتوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد اللازمة بما يخدم مصالح جميع السوريين وتقويض الجهود لإنهاء العنف وسفك الدماء».

من جهة أخرى أيدت المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابري أنصاري بشدة التفجيرات الإرهابية، وقال جابري في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس: «إن هذه الأعمال الصخفي تستهدف الأبرياء وأفشال أي عملية سياسية تخدم



التفجير الإرهابي الذي ضرب شارع الستين بمدينة حمص (سانا)

الشعب السوري»، مؤكداً، «أن التنظيمات الإرهابية لا تريد حلاً سياسياً للأزمة في سورية بل تعمل على تأجيج الأوضاع كلما تم الاقتراب من التوصل إلى حل سياسي للأزمة». كما أدان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا بشدة التفجيرات الإرهابية، وجاء في بيان لنحدهت باسمه نشر على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: «إن دي ميستورا يدين مجموعة أخرى من التفجيرات الانتحارية وبالسيارات المفخخة التي وقعت في مدينتي دمشق وحمص وأسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا بينهم أطفال».

ولفت البيان إلى أن تنظيم داعش الإرهابي أعلن مسؤوليته عن هذه الأعمال الإرهابية. بدورهم، أبناء الجالية العربية السورية في تشكيلة أدانوا بشدة التفجيرات الإرهابية في حمص وبلدة السيدة زينب في ريف دمشق، مؤكداً، «أن قوى الإرهاب تريد من جديد تعطيل أي محاولات

دولية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في سورية وفي الوقت نفسه رفع معنويات عناصرها المنهارة»، وأوضحوا، «أن هذه الأعمال الوحشية تستهدف المدنيين العزل بالدرجة الأولى جراء سلسلة الهزائم التي تتعرض لها التنظيمات الإرهابية وداعوها من بعض الأنظمة الخليجية وتركيا على يد الجيش العربي السوري في مختلف المناطق».

ونقلت وكالة «أ ف ب» الفرنسية للأنباء، عن المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض: «ارتفعت حصيلة القتلى جراء التفجيرات التي استهدفت منطقة السيدة زينب إلى ١٢٠ شخصاً على الأقل. بينهم تسعون مدنياً أغلبيتهم من النازحين من المناطق المجاورة، إضافة إلى ١٩ مسلحاً موالين للنظام». كما ارتفعت حصيلة تفجيري شارع الستين في حي الزهراء بمدينة حمص إلى ٦٤ شهيداً بحسب المرصد، واللذين قفعا صباح أمس الأول وتبنتها تنظيم داعش أيضاً.

هيئات ونيارات معارضة تدعو إلى حماية الدم السوري

أدانت هيئات ونيارات معارضة التفجيرات الإرهابية التي وقعت في بلدة السيدة زينب في ريف دمشق الجنوبي وفي شارع الستين بحي الزهراء بمدينة حمص، وندت إلى «حماية الدم السوري»، واستنكرت، أي دعوة لإرهابه.

وكتب عضو المكتب التنفيذي في «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» منذر خدام في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»: «تعرضت السيدة زينب وكذلك حي الزهراء لحمص إلى تفجيرات إرهابية جديدة أودت بحياة عشرات المواطنين السوريين... إنني أدين هذه الأفعال الإجرامية بأشد العبارات... وأدين أيضاً بالقتل ذاتها استمرار قتل السوريين المدنيين أو تهجيرهم في غير منطقة من سورية... إنها لعبة الأمم المتوحشة على أرض سورية... أيها الحوش ألم تكفوا من دماء السوريين؟».

من جهته أدان رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين التفجيرات، وقال في صفحته على «فيس بوك»: «الدم المهدور في الزهراء والسيدة زينب هو نفسه الدم المهدور في دوما ودرعا وحمص وحلب والحسكة وفي جميع مناطق البلاد». وأضاف: «أنا أعرف كل هذا الدم فهنا دم أبي، وهناك دم أمي، وذاك دم أخي وأختي، وهذا دم ابن عمي، هنا دم صديقي وهناك دم شريك. وبينهم دم نسبي ونسبتي. إنه دمي أنا ومدك أنت، فقلنا نحزن عليه كلانا. وندعو لحمايته ونستنكر أي دعوة لإرهابه». وتابع حسين: «هذا الدم سنحتاجه غداً حين بناء البلاد، وسنحتاجه المريض الذي لن يسأل إن كان هذا الدم المنوح له مالياً أم معارضاً، علوياً أم سنياً أم مسيحياً أم شعبياً».

أردوغان يتنصل من تهديد مستشاريه بـ«إغلاق إنجريك»

أنقرة: عملية برية تركية سعودية في سورية «ليست مطروحة»

أعلنت تركيا أمس أن شن عملية برية مشتركة مع السعودية في سورية «أمر غير مطروح»، ودعت في المقابل، «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في كل من سورية والعراق إلى تنفيذ عمل بري ضد التنظيم المنطرف من دون التوصل إلى أي تنظيم إرهابي آخر يدعى أنه «علماني» في إشارة إلى وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، اللتين تعتبرهما أنقرة منظماتين إرهابيين، وامتداداً سورياً لحزب العمال الكردستاني.

المشاركة في عمليات التحالف الدولي ضد داعش. ورواً على سؤال بشأن التصريحات التي أدلى بها مستشاره شرف مالكوج المهددة بإغلاق «إنجريك»، قال أردوغان: «لا أعلم عن تصريحات مالكوج أي شيء، ولا على أي أساس قال ذلك».

ونقلت صحيفة «رايوكال» التركية أمس عن أردوغان، قوله: «ليس من المناسب أن يصرح مالكوج في هذا الاتجاه، فالسؤولون عن هذا الأمر واضعون، وعلى رأسهم حكومتنا السوولة عن تقييم هذا الموضوع». في سياق متصل، أكد وزير الخارجية التركي، مولود

جاويش أوغلو أن قيام بلاده والسعودية، بعملية برية مشتركة، في سورية «أمر غير مطروح»، وذلك في معرض رده على سؤال لأحد الصحفيين خلال مؤتمر صحفي عقده أمس مع نظيره الإيطالي ياولو جينتينولي، بالعاصمة التركية أنقرة.

واتقد جاويش أوغلو بشكل مبطن إصرار واشنطن على التعاون مع وحدات حماية الشعب في مواجهة داعش، ونقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عنه، قوله: «بدلاً من أن نحارب تنظيم داعش، ونسند ظهوره لتنظيمات إرهابية أخرى، بإمكاننا نحن الـ٦٥ دولة (التحالف الدولي) أن نحارب هذه التنظيمات»، ومضى أبعد من ذلك معتبراً أن «مكافحة الإرهاب بواسطة تنظيم إرهابي آخر بحجة أنها علمانية، لن يحقق النجاح»، وراى أنه «عجز خطأ كبير، يجب العدول عنه بأسرع وقت»، لافتاً إلى «استحالة معالجة مسائل جدية مثل مكافحة الإرهاب، انطلاقاً من الحس العاطفي والفرصيات».

وأشار إلى أن تركيا «أبلغت المشاركة في محاربة تنظيم داعش من أول اجتماع، بعدم اقتصار عمليات محاربة التنظيم على العمليات الجوية، وضرورة شن عمليات برية مرافقة لها».

وأكّد جاويش أوغلو أن تركيا غير معنية باختلاف وجهات النظر الحاصلة بين مؤسسات الولايات المتحدة، بشأن وحدان حماية الشعب، مشيراً إلى أن نظيره الأمريكي جون كيري، أبلغه هاتفياً بأن الوحدات «ليست موثوقة».

وأضاف: إنه قدّم أدلة ووثائق إلى المسؤولين الأميركيين، تثبت أن الاتحاد الديمقراطي هو «امتداد» لحزب العمال الكردستاني، إضافة إلى وجود عناصر تابعة لها في عدد من النقاط الحساسة داخل الحزب.

من جهة أخرى، أبدى وزير الخارجية التركي شكوكاً في إمكانية تنفيذ الاتفاق الأمريكي الروسي بشأن وقف إطلاق النار في سورية، وقال: «إن استمرار القصف الروسي وجهات قوات الجيش السوري هما العائق الأكبر أمام تحقيق هذا الأمر».

وأشار إلى أن مسودة الاتفاق الذي توصلت إليه أميركا مع روسيا، يشكل انعكاساً لإعلان ميونخ الذي توصلت إليه «مجموعة الدعم الدولية لسورية» قبل نحو أسبوعين. وأضاف: «اتصلت مع (وزير الخارجية الأمريكي جون كيري هذا الصباح، وأرسل لي نسخة من التقاهم، الذي يعتزمون إعلانها». واستنظر المهّم في هذا الإعلان، وقف الجهات الخارجية الروسية، وتطبيق هذا التقاهم». ولفت إلى أن «المعارضة (الهيئة العليا للغاوضات المنفصلة من مؤتمر الرياض) ستجتمع غداً (اليوم الثلاثاء) في الرياض، لبحث مسودة الاتفاق».

من جهته، وصف وزير الخارجية الإيطالي، تصريحات نظيره التركي بـ«الواضحة»، فيما يتعلق بالتدخل البري في سورية، ودعا إلى عدم انتظار تصريحات مغايرة من إيطاليا، مشدداً على «ضرورة تنسيق الجهود في محاربة داعش بين قوات التحالف الدولي». وراى أن «بدء عملية

الأهالي يعودون إلى قراهم في محيط «الحرارية»

قولاً واحداً

لن الحرب البرية لم يعد يترطب أحداً

نبرة حادة تطبع التصريحات الرسمية التركية والسعودية تجاه سورية في ضوء الواقع السائد الآن، مع ملاحظة مهمة، وهي أن تصريحات كبار المسؤولين في كلتا الدولتين تشبه بعضها بعضاً، لدرجة أن العديد من المراقبين السياسيين لم يعودوا قادرين على التمييز بين «الناسخ والمنسوخ» منها... تركيا تهذب بما تسميه «رداً حاسماً» على روسيا التي نعتتها بـ«النظمة الإرهابية»، والعاظمة الحاكمة السعودية تكرر أسطوانتها «الشروخة» التي حفظها «الجيب» من دون أن يحفظ غيرها، وهي أن الرئيس السوري عليه أن يكون بين خيارين: اللتحي طوعاً، أو التحتية بالقوة حسب تعبيره السخيف. لكن ما يلفت النظر، أن مثل هذه التصريحات ما إن انتهت حتى تقبها موجة جديدة من التصريحات على لسان مسؤولين أتراك وسعوديين تذهب في اتجاه مغاير، أولها طابع اللبونة أو المناورة... مثلاً، رئيس الوزراء التركي (أحمد داوود أغلو) ومن قبله وزير الدفاع التركي، ينفذان أي توجه للتورط في حرب برية في سورية، والملكة السعودية تترك مسألة «القوة البرية» لواشنطن، مع تسريبات إعلامية بأن المسألة السورية خلقت مشكلة بينها وبين الولايات المتحدة، ووصف سياسة الرئيس (أوباما) بأنها سياسة مترددة وتتخلى عن حلفائها.

أما الموقف الميداني على الأرض في سورية فهو يسير قدماً لصالح سورية من خلال المكاسب التي حققها الجيش السوري بدعم من حلفائه وفي المقدمة منهم روسيا، باستعادة مئات القرى والبلدات والتلال الحاكمة في ريف اللاذقية وفي ريف حلب وفي درعا وغيرها من الجبهات علاوة على ذلك، فإن وحدات الحماية الشعبية الكردية التي تعتبر حديثة العهد بالسلح والتدريب، والمتواضعة العدد والعدة ترفض تهديدات (أردوغان) لها بمغادرة مطار «منغ العسكري» على الرغم من القصف المدفعي التركي له، وترد على هذه التهديدات باستعادة بلدة إستراتيجية مهمة، هي «تل رفعت».

يبقى السؤال المحير بلا جواب حول التصريحات النارية والمناورة أحياناً أخرى كما أشرنا قَبْل قليل، هل هناك ما يوحي بلحظة انعطاف في السياستين التركية والسعودية حيال سورية، أم إن هذه التصريحات مدهفا التحويل والابتزاز في أي جولات تفاوضية مقبلة؟ وإلى أي مدى يستثمر فوضى مثل هذه التصريحات غير المسؤولة والمكابرة بأن واحد، وخاصة بعد أن قفقت قيمتها وتأثيرها بمنأبة عنصر ضغط على الأصدقاء والخصوم معاً؟ إن المراقبين السياسيين والعسكريين باتوا أكثر حذراً باستعداد قيام الحليفين (تركيا والسعودية) بمجازفة جديدة منفردة في سورية لعدة أسباب، أو بالأحرى متابع داخلية وعوامل خارجية تتعلق بمثل هذه المجازفة غير محسوبة النتائج، لِمَاذَا؟

السعودية تفرض في وحول اليمن، وحسب مجريات الميدان اليمني، فالانصرافات التي تعلن عنها السعودية لقوات التحالف التي تقوده هي انصرافات (فضائية) فقط، وتشير حقائق هذه الحرب الظالمية بأنها قد تستمر لعام آخر على أقل تقدير مع توقعات بخسائر هائلة للسعودية وحلفائها.

أما بالنسبة لتركيا، فقد كان الرد الأميركي على «الثوبة الهيستيرية التصعيدية» التي حكمت تصرفات «أردوغان» متجسداً في أمرين اثنين أولهما: الطلب من أردوغان فتح حوار مع روسيا لتهدئة التوتر بين الطرفين، علماً بأن الرئيس بوتين رفض أكثر من مرة لقاء أردوغان، والثاني: ضرورة التوقف عن القصف التركي للكراد ولما تسمى قوات سورية الديمقراطية، بالطبع مثل هذا الموقف الأميركي يشكل صفة قوية للسلطان العثماني.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن روسيا تستعجل اجتماع فريق العمل الدولي المعني بوضع ترتيبات لوقف ما سمي «الأعمال العدائية»، باختصار، الواضح أن الرياض وأنقرة عاجزتان عن القدرة على ترجمة أحلامهما بإسقاط الدولة السورية، في ضوء عرفهما المنفرد للنحن الحرب البرية على سورية.

إغلاق ملف الأثوريين المختطفين

أغلق تنظيم داعش المجرم على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية ملف المواطنين الأثوريين المختطفين لديه بالإفراج عن آخر دفعة منه أمس، بعد أن تقاضى فدية مالية تعادل ما لا يقل عن ٢٥ مليون دولار أمريكي عن جميع من اختطفهم، وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض «ارتفع إلى ١٩٧ عدد المواطنين الأثوريين المجرم عنهم من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية»، منذ ٢٣ والـ ٢٤ من شهر شباط من العام الفائت ٢٠١٥، واللذين اختطفهم التنظيم، خلال هجومه على قرى يقطنها مواطنون آشوريون بالإضافة لعدة قرى بريف بلدة تل تمر في محافظة الحسكة»، وأوضح المرصد أن التنظيم حينها اقتاد نحو ٢٤ مختلفاً آشورياً بينهم عشرات الأطفال والمواطنين إلى مناطق سيطرته، ليتم بعدها الإفراج عنهم تبعاً وعبر دفعات، حتى وصل عددهم مع الدفعة الأخيرة التي تم الإفراج عنها قبل ساعات (أمس)، إلى ١٩٧، كما تم إعدام ثلاثة آخرين، ظهروا في شريط مصور وردت نسخة منه إلى المرصد، في الثامن من شهر تشرين الأول الفائت من العام ٢٠١٥ المنصرم، وأوردت جهات كسنية، بحسب المرصد، أنه تم الإفراج عن ٢٤ مختلفاً آشورياً آخر بشكل إفرادي ودون وساطات، فيما لم تدل أية جهة أخرى بمعلومات عن مصير هؤلاء الـ٢٤، ولا يستطيع «المرصد» تأكيد أو نفي هذه المعلومات. وأكدت عدة مصادر موثوقة بحسب «المرصد»، أن إغلاق التنظيم لملف المختطفين الأثوريين مع مرور عام كامل على اختطافهم، جاء بعد أن تقاضى التنظيم فدية مالية تعادل ما لا يقل عن ٢٥ مليون دولار أمريكي، استلمها التنظيم على دفعات، وتم دفع هذه الفدية من قبل رجال أعمال وعدد من شيوخ العشائر، مقابل شرط من الكنيسة بعدم الإفصاح عن موضوع الإفراج عن المختطفين مقابل فدية مالية.

الجيش يبادر لفتح طريق خناصر إلى حلب.. وطيرانه يردي العديد من الدواعش

بادر الجيش العربي السوري بعملية عسكرية محكمة لاستعادة النقاط التي خسرها على طريق

خناصر الوحيد الذي يربط حلب بالعالم الخارجي عبر أنربا إلى حماة، وتمكن من السيطرة على معظم النقاط وانتزاعها من تنظيم داعش المجرم على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، في انتظار السيطرة على الوضع بشكل كامل وإعادة فتح شريان حلب، وأفادت مصادر ميدانية لهـالوطن، بأن الجيش وقوات الدفاع الوطني المؤازرة له، مع لواء القدس الفلسطيني، شن عملية عسكرية ضخمة ضد داعش تمكن خلالها من استعادة السيطرة على إحدى النقاط التي سيطر عليها التنظيم شرق تل الحمام من جهة بلدة خناصر، في انتظار تأكيد خبر سيطرته على النقطة الثانية في محيط قرية رسم نوفل لتأمين كامل مساحة الطريق.

وأوضحت المصادر أن داعش استولى أثناء هجومه بأعداد كبيرة من مقاتليه ليل أول من أمس على نقاط



قوات سورية قرب محطة حلب الحرارية (رويترز)

وخاضت مع إرهابيه اشتباكات ضارية أسفرت عن مصرع العديد من الدواعش، بعد أن قطعت الطريق الدولية أنربا حلب حرصاً على سلامة مستخدميها. وعملت وحدات الجيش صباح منذ الأسر الأول

داعشية على المحور المذكور، ما أدى إلى تدمير العديد من الأليات بمن فيها من إرهابيين وبما فيها من عقاد حربي.

أما في ريف حلب الشرقي، فبدأ سكان القرى والبلدات التي سيطر عليها الجيش في محيط المحطة الحرارية أول من أمس بالعودة إلى منازلهم بحركة رجوع كبيرة، لتلقّهم بقوة الجيش في تأمين كامل المنطقة، في الوقت الذي زار فيه وزير الكهرباء عماد خسيس المحطة الحرارية لتفقد أضرارها والوقوف على مستلزمات تشغيلها.

وصرح مصدر في الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب بأن معدات «الحرارية» الحالية كافية لتشغيل عشرة أو عشرين بشكل جزئي خلال نحو أسبوع من اليوم، في انتظار تأمين مستلزمات التشغيل بسبب سرقة داعش لمعدات وكابلات توتر عال كهربائية، وكبال ربط مع قطع غيار في غرفة القيادة والتحكم، يمكن تأمين بديل عنها خلال وقت ليس بالطويل

وأما في ريف حماة الجنوبي والشمالي وحمص الشمالي المتاخماً إدارياً لحصود محافظة حمص، فقد أغار الطيران الحربي السوري والروسي أيضاً، أرتحالاً مؤلثة لجبهة الثورة والكتائب المنضوية تحت إمرتها على محاور عطشان وسبكن والتطامنة وكفر زينا، ما أدى إلى تدمير العديد من الأليات ذات البرياعي والمزودة برشاشات مضادة للطيران بمن فيها من إرهابيين ومسلحين.

وكانت مجموعة إرهابية قد أطلقت عدة قذائف صاروخية صباح أمس على مدينة حمردة، فسقطت بمحيطها واقتصر أضرارها على المدايات فقط.